الخصخصة الاقتصادية وضرورات حماية المصالح الوطنية

عبد الحميد الصافي

أصبح موضوع الخصخصة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي يحتل مكاناً بارزاً في العلاقات الدولية خاصة بين البلدان النامية من جهة وبين الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. كما أولته الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية أهمية استثنائية وجعلته في مركز الصدارة من سياسات التخطيط لبناء البلدان وتقدم الشعوب والمجتمعات. ولم يقتصر الاهتمام بهذا الموضوع على الدول المتقدمة المانحة للمساعدات المالية والقادرة على الاستثمار، والتي تضعه، في أغلب الحالات، شرطاً رئيساً من شروط الاتفاقات التنموية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين البلدان الفقيرة والنامية الساعية إلى تحسين أوضاعها العامة، بل تعداه إلى الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بالتنمية الأولية ومحاربة الفقر والمرض والأمية. ومن أجل ذلك دأبت الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها على عقد المؤتمرات وإقامة الندوات المعنية بالخصخصة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي. وإلى جانب الدول المانحة والمنظمة الدولية أخذ العديد من البلدان النامية يقبل، بالتدريج وعلى استحياء أحياناً واضطرار أحياناً أخرى، بمبدأ الخصخصة والاستثمار.

لذلك صار هذا الموضوع، ومنذ بداية سنوات العقد الأخير من القرن الماضي بصورة خاصة، الشغل الشاغل للمعنيين والمتخصصين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يلزم لإنجاحها من حلول وإجراءات. وكان من الطبيعي أن تظهر اتجاهات وآراء متعددة تتعارض فيما بينها، ربما ليس في المبادئ العامة، وإنما حول كيفية ونوعية الخصخصة والأولويات والطرق والوسائل المؤدية إليها. فقد طالبت البلدان النامية، أو طالب بعضها في أقل تقدير، وخاصة البلدان التي تمتلك قطاعاً عاماً كبيراً، طالبت بوضع سياسات خصخصة تأخذ بنظر الاعتبار أوضاع وإمكانات كل بلد على حدة، ودور القطاع العام في قضاياه الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هناك توجه خارجي فاعل يدعو إلى نوع من الخصخصة هو أقرب إلى مبدأ التصفية منه إلى الإصلاح الاقتصادي المتوازن والمدروس.

إن فرض مبدأ تصفية القطاع العام الحكومي من خلال بيعه، كلاً أو جزءاً، للشركات الدولية الكبرى أو للمستثمرين الأجانب، مع إهمال دور الصناعي والمستثمر المحلي يعد تعسفاً غير مرغوب فيه. وما يزيد مثل هذا التوجه سوءاً وتعسفاً هو إلزام حكومة البلد المعني بقبول الشروط التي يفرضها المستثمر الأجنبي والمتعلقة بتوفير الضمانات القانونية والاقتصادية والسياسية له. وقد يعني ذلك عدم إلزام المستثمر الأجنبي بأية ضوابط ضريبية وجمركية، ولا بأية قيود فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية ونوعيتها وحجمها، ولا بطريقة وحدود التحويلات المالية الناجمة من عائدات المشروع الاستثماري الجديد أو المخصخص.

لقد سبق لمثل هذا التوجه، في الخصخصة والاستثمار، إن طرح من قبل رئيس الإدارة المدنية المؤقتة السفير بريمر، على شكل قانون نشر في الوقائع العراقية. بيد أن هذا التوجه، نحو الخصخصة المتسرعة والمنفلتة، والاستثمار الأجنبي الخالي من الضوابط، جوبه بقوة من قبل أوساط واسعة وفاعلة في المجتمع العراقي، مما أدى إلى عدم محاولة تطبيقه، وعدم اعتماده كأساس لسياسة الخصخصة والاستثمار الأجنبي في العراق.

كانت حجة المدافعين عن هذا التوجه، أجانب وعراقيين، هي أن الدول التي يسود فيها القطاع العام الحكومي يمكن أن تخلق الأرضية المادية والظروف المناسبة لبروز حاكم فرد يهيمن على مقدرات المجتمع، ويتحول بالتدريج إلى دكتاتور مستبد غير خاضع للمحاسبة والنقد. وقد يكون في مثل هذا التصور الشيء الكثير من الصحة. وقد يكون القول صحيحاً أيضاً حول إن القطاع الحكومي العام فشل في ميدان القدرة على المنافسة والمساهمة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي لشعوب البلدان الطامحة للنمو والتطور.. وإنه عجز عن مواكبة إنجازات العصر العلمية والتكنولوجية.. وإنه لم يعد قادراً على المساهمة في إعادة إعمار البلد الذي دمرته الحروب وخربته السياسات الطائشة التي امتدت ثلاثة عقود، كما هو الحال في العراق. ولكن برغم ذلك ينبغي النظر إلى حقيقة أن العيب ليس في القطاع العام بذاته، بل العيب في إساءة استخدامه والتعامل مع معامله ومصانعه ومنشآته، وتخلف النظرة إلى كل ذلك.

لقد استخدم هذا القطاع الكبير والحيوي لمصلحة النظام ومن أجل تكريس وجوده مهيمناً على مفاصل الحياة كافة. فقد امتلك هذا القطاع، الذي يعود الكثير من مؤسساته إلى أكثر من نصف قرن وتوفرت له على مدى عقود من السنين، إمكانات مادية هائلة وكفاءات بشرية معترف بها، وتراكمت فيه تجارب فنية ناجحة. ولكن النظام البائد جعل منه مرتعاً لأفراد (العائلة) والمقربين منها. فكان الواحد من هؤلاء الأفراد يأخذ من القطاع العام ما يشاء من المواد الأولية أو من البضائع المنتجة والمستوردة، وبكميات هو يحدد حجمها ومقدارها وبأسعار رسمية مدعومة من أموال المجتمع. ثم يقوم (هذا الواحد) ببيع ما (اشتراه) إلى الصناعيين أو التجار بأسعار السوق السوداء التي انتشرت في العهد المقبور. أو يستخدمه في المصانع والمتاجر والمزارع الخاصة التي تملكها بدون وجه حق.

لقد خلق النظام البائد، جراء سياساته، فئة طفيلية تمكنت من العبث باقتصاد البلاد وبمقدراتها. حصل ذلك أيضاً بسبب أن النظام لم يحترم قواعد العمل العلمي في العملية الإنتاجية. فأخذ ينصب الموالين له والمقربين منه على رأس المؤسسات والدوائر الحكومية، الإنتاجية والعلمية والخدمية، على حساب الكفاءة والنزاهة والخبرة العملية. لذلك ساد الفساد المالي والإداري وتفشت ظاهرة الرشوة والسرقة، التي كان المسؤولون الكبار والصغار، في دوائر الدولة، يقومون بها علناً وكأنها حق مكتسب استمد شرعيته من مقولة (المقربون أولى بالفائدة).

لهذه الأسباب وغيرها تدهورت أوضاع القطاع العام، ولم يكن هذا التدهور بسبب كون القطاع العام قطاعاً عاماً، لقد ترك النظام بلادنا وهي في أوضاع سيئة نحن الآن غير قادرين بمفردنا على تجاوزها. من هنا فإن التفكير بخصخصة الاقتصاد وبفسح المجال للاستثمار الأجنبي صار أمراً لا بديل عنه. ولكن ذلك ينبغي أن يكون مدروساً ومتدرجاً، يأخذ بنظر الاعتبار مصالح العراق الوطنية في ثرواته وعلى أرضه مع ضمان مصالح وحقوق العاملين في القطاع العام المراد خصخصته.

اول محطة خاصة لتوليد الكهرباء في البحرين بكلفة ٥٠٠ مليون دولار

وقعت البحرين اتفاقا مع مؤسسة الخليج للاستثمار وشركة (تراكتيبل) البلجيكية لانشاء وتشغيل اول محطة يديرها القطاع الخاص لتوليد الكهرباء بكلفة يتوقع ان تبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

وبموجب الاتفاق، ستقوم شركة (تراكتيبل) و(مؤسسة الخليج للاستثمار) بتزويد حكومة البحرين بالطاقة الكهربائية مدة ٢٠ عاما بدءاً من ايار ٢٠٠٧ فيما ستقوم الحكومة ببيع وتوزيع الوحدات الكهربائية على المستهلكين.

وقال وزير المال والاقتصاد الوطني عبد الله بن سيف في مؤتمر صحفي ان البحرين (اختارت شركة تراكتيبل ومؤسة الخليج للاستثمار بعد منافسة شديدة) مشيرا الى ان هذه المحطة هي اول محطة مستقلة لتوليد الكهرباء في البحرين و (تمثل تحولا في تقديم الخدمة للمستهلكين).

وقد اختار تحالف شركة (تراكتيبل) و(مؤسسة الخليج للاستثمار) شركة (سيمنز) العالمية لتقديم التصاميم وتشييد المحطة التي ستقام في منطقة (الحد الصناعية) (جنوب جزيرة المحرق ثاني جزر ارخبيل البحرين) كما انشئت شركة (العزل للطاقة) كشركة مساهمة بحرينية حيث ستتولى تطوير المشروع.

وقال مسؤولون في شركة (تراكتيبل) و(مؤسسة الخليج للاستثمار) ان كلفة المشروع سيتم تمويلها جزئيا من خلال رأس مال تشتركان فيه مناصفة في حين سيتم تمويل الباقي عن طريق ديون تشترك فيها مجموعة بنوك اقليمية بقيادة بنك (اتش اس بي سي) البريطاني و(سوسيتيه جنرال) الفرنسي.

وتعد (تراكتيبل) احدى الشركات العالمية في مجال تطوير مشاريع الطاقة والغاز الطبيعي.

اما مؤسسة الخليج للاستثمار التي تاسست عام ١٩٨٣، فهي مملوكة بالتساوي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ اجمالي اصولها ٦,٦ مليار دولار.

إرتفاع الصادرات الإيطالية في الأشهر الأولى لعام ٢٠٠٤

ارتفعت الصادرات الإيطالية في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٪ قياساً بالمدة نفسها من العام الماضي كما أشار معهد الإحصاءات، وسجّل تقدم في أسواق الإتحاد الأوروبي، إنّما بشكل خاص في أسواق البلدان التي لا تنتمي إلى الاتحاد، ومن المتوقع أن تتعزّز هذه الوجهة الإيجابية في النصف الثاني من العام.ويعود ارتفاع الصادرات التي سجّلت في الأشهر الماضية إلى النمو الكبير للطلب العالمي، بالرغم من أنّ سعر صرف اليورو أثر سلباً كما هو معلوم في الصادرات الإيطالية، غير أنّه لم يخيم بثقله على شركاء إيطاليا الذين يعتمدون العملة الموحدة، ففرنسا حافظت في السنوات الأخيرة على استقرار صادراتها، فيما نجحت ألمانيا في تسجيل تقدّم بنسبة صادراتها في السوق العالمية.

استطلاع

اللهاث في الأسواق لاقتناء أثاث جديد!!

بدأ الإنسان بتأثيث بيته منذ عرف الاستقرار وأحب المرأة!! فالمرأة التي تدير البيت تطالبه دائماً بما يؤمن راحة الأسرة، من أواني الطبخ وحتى غرف النوم وأدوات الزينة!!

وعلى مر العصور تطور شكل الأثاث وتصاميم تصنيعه والمواد التي يصنع منها ومع مدار الأيام أصبحت هناك محال متخصصة لبيع الأثاث ومن ثم تخصصت هذه المحال ليأخذ كل منها بيع نوعية معينة من الأثاث.. كل ذلك والمرأة لا تزال هي المتابعة الأولى لأثاث البيت وتصنيفه وانسجاماً مع متطلبات الحياة اليومية وكذلك لون (الموكيت) والستائر.

والمرأة العراقية التي أبدعت في كل مجالات الحياة، كانت على درجة من الاتقان في تدبير منزلها، خاصة وقد عانت من الحصار لمدة تجاوزت الثلاث عشرة سنة وها هي الآن وبعد الانفراج النسبي في مداخيل الأسرة عادت إلى اهتمامها القديم وهو اقتناء أثاث جديد أو لنقل أثاث جيد يلبي حاجات أسرتها التي عاشت لسنوات طويلة محرومة من الأثاث الجيد وبالتصاميم الحديثة..

فالأسواق حالياً مغرقة بكل أنواع الأثاث العراقي الصنع، الجيد والرديء والأثاث المستورد من كل أنحاء الدنيا وما زال ملفوفاً بالورق وكما نقول بالعامية (بالكاغد) من الأثاث المنزلي ومنه المكتبي ومنه الخاص بدوائر الدولة.. ومن ثم هناك المئات من المعارض التي فتحت حديثاً في أطراف بغداد لبيع الأثاث المستعمل!!

مع المرأة التي تعشق الأثاث رافقت ثلاثاً من الزميلات وعلى مدى أيام لنتجول في ثلاثة من أسواق بغداد لعرض الأثاث فكان لنا استطلاعاً موسعاً عن الأثر الاقتصادي لظاهرة استيراد الأثاث المستعمل ومنافسته للأثاث العراقي وأيهما تفضل المرأة العراقية شراءه.

كانت البداية بمحلات سيسم في شارع السعودن حيث حدثنا صاحب المعرض قائلاً:

-جميع الأثاث الذي نعرضه مصنوع في معمل القصر الأبيض والأسعار حسب الموديل والشكل والنوع والقماش والخشب فسعر طقم القنفات مثلاً من مليون وربع المليون دينار إلى المليون ونصف المليون دينار وهذا الثمن ليس كبيراً قياساً إلى النوعية والجودة فالأثاث العراقي هو أجود ما يوجد في الأسواق، لأن المصنعين العراقيين مجدون في عملهم وهم أهل الإبداع، فضلاً عن أن ثلاثة عشر عاماً من الحصار جعلتهم يبتكرون البدائل فلدينا حالياً أثاث ينافس الأجنبي في الجودة والموديل إن لم نقل أفضل منه أحياناً وهو بكل الأحوال أرخص من الأجنبي المستورد ونحن نتعامل بالدينار العراقي في حين يتعامل المستوردون للأثاث بالدولار لنفس الطقم من القنفات يباع بسعر ١٥٠٠ دولار واحسبوا الفرق.

الأثاث المستعمل المستورد حل يلبي حاجة الأسرة العراقية

ويضيف: يأتينا الكثير من الأجانب ويتمنون لو فتح تصدير الأثاث العراقي ويؤكدون أنه سوف يتفوق على الأثاث الأجنبي في أسواق الدول المجاورة خاصة تركيا.

في محل دبي للأثاث في السعدون أيضاً حدثنا السيد أكرم منصور أبو ليث قائلاً: نحن نستورد الأثاث من ماليزيا وإيطاليا ومختصون بالأثاث المكتبي الخاص بدوائر الدولة.

والأثاث المستورد أرخص ثمناً، إذ لا توجد لا كمارك ولا ضريبة والأيدي العاملة في الخارج أرخص من الأيدي العاملة العراقية والخبرة أكبر.

وهنا يقترح السيد أبو ليث إيجاد فرص للاستثمار الأجنبي من أجل تطوير صناعة الأثاث أو على سبيل المثال، أن الجلد العراقي من أفضل وأجود أنواع الجلود في العالم، ولكن لا توجد التقنية المتقدمة لصناعته بجودة الجلود الأجنبية. ويؤكد إن تحقيق الاستقرار السياسي واستتباب الأمن سيطور صناعة الأثاث بأنواعها.

نواصل الجولة في أوسع منطقة لبيع الأثاث والواقعة في شارع قطر الندى في الكرخ حيث تحولت العمارات وواجهات البيوت جميعاً وبلا استثناء إلى ورش ومعارض لبيع الأثاث وتصليحه وتضم كل أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي الحديث والقديم المستورد الجديد والمستعمل.

ولاحظنا أن ٩٠٪ من رواده هم من النساء ولا يوجد رجل يشتري إلا وكانت معه امرأة.

يقول صاحب محل أثاث الرزاق: المرأة تشتري أكثر من الرجل خاصة بعد تحسن الرواتب.. أما صاحب محل أثاث العاني المتخصص ببيع أطقم صالونات الضيافة (غرف الخطار) فيقول:

-لقد انتعشت في هذه الأيام حركة السوق بعد زيادة الرواتب وزواج الكثيرين ومعملنا والحمد لله لا يتوقف عن العمل وتأتينا الطلبات حسب اللون المطلوب ونوع القماش المرغوب نصنع الأثاث وحسب الطلب، أما محل زيد فيطرح كل أنواع المكتبات والبوفيات وأغلب رواده من النساء ويؤكد صاحبه بأن صناعة الأثاث تشهد حالياً سباقاً للتطوير..

خلال الجولة التقينا السيدة أم إيمان فقالت: اشتريت طقم عراقي بسعر ١٥٠ ألف دينار وبعد أسبوع من الاستعمال تهشم تماماً ولم يحتمل جلوس الأطفال عليه وبين أنه مصنوع من خشب رديء وكارتون وأسفنج خفيف.

السيدة أحلام شوكت اشترت غرفة نوم إماراتية لزواج ولدها علي بسعر مليون دينار وهي فرحة لأن البضاعة جيدة وتقول هذه النوعية من الأثاث سوف تخلق التنافس في السوق لنبذ الصناعة الرديئة.

الحاجة أم كامل تقول ليس لدينا الإمكانية لشراء أثاث فخم بملايين الدنانير ولكننا بدأنا بعد تحسن رواتب أولادي بتغيير تدريجي لأثاث البيت بما ينسجم مع حياتنا ومتطلباتنا المنزلية ولكننا في كل الأحوال نفضل شراء الأثاث العراقي.

شاركها الرأي الأستاذ محمد فاضل مدرس مساعد في كلية التربية الذي جاء لشراء أثاث زوجية لمنزل ولده الذي استقل حديثاً في دار سكنية صغيرة، وقال: نحن نفضل الصناعة العراقية وعلينا تشجيعها دوماً ولكننا مضطرون لشراء بعض الأثاث المستورد المستعمل لأنه أقل ثمناً ونحن متفائلون بأن المرحلة القادمة سوف تشهد تطوراً لصناعة الأثاث.

تقرير عالمي

منظمة التجارة العالمية تتوصل إلى اتفاق معدل لإحياء المحادثات المتعثرة لتحرير المبادلات

جنيف - وكالات: بعد خمسة ايام من الشد والجذب والمفاوضات الشاقة في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف توصلت الدول الغنية والفقيرة الى اتفاق وصف بالـ«تاريخي» لخفض مليارات الدولارات من دعم الصادرات الزراعية وخلق عدد اكبر من الاسواق الصناعية المفتوحة واحياء محادثات التجارة العالمية المتوقفة، مما قد يعزز النمو العالمي.

وقال المدير العام للمنظمة سوباشاي بانيتشباكدي «انها لحظة تاريخية لمنظمتنا». وشدد سوباشاي على الانعكاسات الايجابية للاتفاق على السكان الاكثر فقرا في العالم.

وأضاف ان «المزارعين سيملكون وسائل اكبر لتصريف منتجاتهم في الاسواق الدولية وسيؤدي الغاء دعم الصادرات الى مكاسب اكبر لهم».

وتابع ان الاتفاق حول رفع الحواجز الجمركية امام واردات المنتجات الصناعية سيؤدي الى «خلق وظائف» بينما ستترجم المفاوضات حول الخدمات باستثمارات في الدول النامية.

وينص الاتفاق للمرة الأولى على فتح مفاوضات لتحديد موعد نهائي لالغاء دعم الصادرات الزراعية في الشمال، الذي يرى الجنوب انه يدمر المزارعين في الدول النامية. وان «تضاعف الدول جهودها» للتوصل الى نتيجة، تمهيدا للمؤتمر الوزاري المقبل الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول ٢٠٠٥.

وتسمح التسوية بوضع «اطار» للمفاوضات التي اطلقت في الدوحة نهاية ٢٠٠١ حول خفض عام للحواجز الكمركية في العالم.

وكان يمكن ان يؤدي فشل جديد بعد الذي شهده مؤتمر كانكون (المكسيك) في أيلول الماضي، الى ارجاء اختتام دورة الدوحة بكل جوانبها العملية (الارقام والبرامج الزمنية لتنفيذ الاتفاقات...)، الى ما لا نهاية.

ويفترض ان تختتم دورة الدوحة نظريا قبل نهاية السنة الجارية. لكن الدول الاعضاء في المنظمة قررت ارجاء ذلك الى اجل غير مسمى. عبرت الدول النامية عن ارتياحها للاتفاق. وقال وزير الخارجية البرازيلي سيلسو اموريم انه يشكل «بداية نهاية دعم الصادرات الزراعية».

وقال مندوب من موريشيوس التي قامت بدور بارز في محادثات منظمة التجارة العالمية باسم الدول الأفريقية ان ما يسمي بمجموعة التسعين للدول النامية قد تقبل أيضا نص الاتفاق رغم عدم حصولها على كل ما كانت تريده.

من جهته، رأى الممثل الاميركي للتجارة روبرت زوليك ان الاتفاق «خطوة حاسمة من اجل التجارة العالمية»، مؤكدا ان «مفاوضات منظمة التجارة العالمية أعيدت الى مسارها بعد المنعطف الذي شهدته في كانكون». أما المفوض الاوروبي للزراعة فرانز فيشلر فقد رأى ان الاتفاق يشكل «تسوية جيدة» للمزارعين الأوروبيين، بينما اكد المفوض الأوروبي للتجارة باسكال لامي ان النص «اتفاق جيد لفرنسا»، في اشارة الى تحفظات عبرت عنها باريس.

وكانت فرنسا قد عارضت وحدها مشروع التسوية الذي وصفه الرئيس الفرنسي جاك شيراك بأنه «غير مقبول في وضعه الحالي»، معتبرا انه متساهل جدا مع دعم الصادرات الزراعية الأميركية.

الا ان فرنسا انضمت الى الاتفاق. وقال الوزير المنتدب للتجارة الخارجية فرنسوا لوس، ووزير الزراعة ايرفي غايمار، ان «التسوية مرضية ومتوازنة وتشكل خطوة مهمة على طريق المفاوضات التي فتحت في الدوحة في ٢٠٠١».

ورأى الوزيران الفرنسيان في بيان مشترك ان «النص الذي تم التوصل اليه يقدم تحسينات كبيرة في القطاع الزراعي حسب الرغبة التي عبر عنها بالاجماع الوزراء الأوروبيون في اجتماعهم الاخير في بروكسل»، الاسبوع الماضي.

ومقابل تنازلات في الملف الزراعي، حصلت الدول النامية على موافقة لبدء مفاوضات حول خفض الرسوم الكمركية على المنتجات الصناعية. وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول مثل اليابان وسويسرا قد قالت انها لن تخفض الدعم السخي الذي تغدقه على مزارعيها ما لم تحصل سلعها الصناعية على حرية وصول اكبر إلى الأسواق في الدول النامية.

ولكن الاتفاقية توضح ان الدول الفقيرة لن تجبر على الاسهام في فتح الاسواق في اي مجال بما في ذلك مجال الخدمات.

أبرز النقاط جنيف - أ.ف.ب

النقاط الرئيسة في الاتفاق الذي ابرمته في جنيف الدول الـ١٤٧ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتحريك دورة تحرير التجارة التي أطلقت في الدوحة عام ٢٠٠١.

★ الزراعة - يهدف المشروع الى:

- منح المنتجات الزراعية للدول النامية فرصا أفضل لمنافسة منتجات الدول الغنية.

- المنافسة في التصدير تنتقد الدول النامية في ثلاث نقاط تتعلق بدعم مزارعي الشمال، هي دعم الصادرات (خصوصا في الاتحاد الأوروبي)، قروض التصدير (في الولايات المتحدة)، واحتكار التصدير من قبل الشركات الحكومية التجارية (مثل لجنتي القمح في كندا واستراليا).

- التفاوض على مهلة لإلغاء دعم الصادرات مع موافقة الاتحاد الأوروبي.

- يطالب الاتحاد الأوروبي في المقابل بخفض قروض التصدير الاميركية.

★ فتح الأسواق - يدعو الاتفاق إلى :

- وضع «صيغة تدريجية» لخفض في الرسوم الكمركية يكون اكبر للتعريفات الأعلى كما تطالب الدول النامية. - في المقابل حصلت الدول النامية على حق الإبقاء على الرسوم الكمركية مرتفعة لحماية «بعض المنتجات الحساسة» مثل الرز في اليابان والحليب والسكر في أوروبا.

★ الدعم الداخلي:

ينص الاتفاق على خفضه عن طريق تقليص الفقرة المتعلقة «بالحد الأدنى» التي تسمح لبلد (وبالتحديد أميركا) بدفع مساعدات تعادل خمسة في المائة من اجمالي قيمة الإنتاج الزراعي للمزارعين في مختلف المنتجات.

★القطن:

اتفقت دول افريقية عدة تدين الدعم الاميركي لقطاع القطن، مع واشنطن على معالجة مسألة القطن بطريقة «طموحة وسريعة ودقيقة».

★فتح الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية مقابل التنازلات في المجال الزراعي تطلب الدول النامية من الدول المتطورة مزيدا من فتح أسواقها امام المنتجات الصناعية. ينص الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية لهذه المنتجات. ولتهدئة بعض الدول النامية أضيفت الى هذا الفصل فقرة تؤكد ان «مفاوضات اضافية ضرورية» للتوصل الى تحقيق ذلك.

★الخدمات:

تأمل الدول الغنية في تحرير قطاع الخدمات. لذلك يجب ان يقدم كل عضو عروضا في المفاوضات أي ان يبلغ الدول الأخرى الأعضاء بالقطاعات التي يريد تحريرها.

وقال النص ان «عروضا مراجعة يجب ان تقدم حتى أيار ٢٠٠٥».

★مواضيع سنغافورة :

وافقت الدول المتطورة التي تريد ان تتمكن من الاستثمار والتجارة بحرية اكبر في الجنوب، على التخلي عن ثلاثة من المواضيع الأربعة التي تم تبنيها في سنغافورة ١٩٩٦ (الأسواق العامة والاستثمار والمنافسة). ولا يقضي النص المقترح على فتح مفاوضات سوى حول الموضوع الرابع وهو «تسهيل المبادلات، أي تبسيط الإجراءات الكمركية.١

إيران تتفق على إطار عمل لمبادلة النفط مع العراق

طهران - رويترز:

نسب الى محمد حسين عادلي نائب وزير الخارجية الايراني قوله، ان ايران توصلت الى اطار عمل بشأن اتفاق مقترح منذ وقت طويل لمبادلة النفط الخام مع العراق ولكن على اساس نصف الكمية المقترحة العام الماضي.

وكان حسين كاظم بور اردبيلي المندوب الايراني الدائم لدى أوبك قد قال العام الماضي ان بامكان المصافي الايرانية ان تأخذ شحنات من نفط خام البصرة الخفيف على ان يتم في المقابل تصدير كمية مساوية من النفط الخام الايراني الخفيف من جزيرة خرج في الخليج. وقال عادلي في تصريحات بثتها وكالة أنباء الطلبة الايرانية «بموجب مشروع المبادلة تقرر نقل نحو ٣٥٠ ألف برميل يوميا من البصرة الى المصفاة في عبادان».

وأضاف قائلا «ينص المشروع بعد ذلك على الاستفادة من مرافئ خرج في تصدير النفط العراقي».

وذكر اردبيلي العام الماضي ان الاتفاق سيسري على ٧٠٠ ألف برميل يوميا من نفط خام البصرة الخفيف. والتقى عادلي بوفد عراقي وانضم الى مجموعة من المسؤولين الايرانيين والعراقيين الذين يشددون على أهمية التعاون بين البلدين.

وقال «خلال هذه اللقاءات تبلور إطار عمل للتعاون بين الجانبين».

وتمثل خطة مبادلة النفط عرضا مغريا للعراق حيث تشهد مستويات الإنتاج نموا مضطردا بينما تعرقل الهجمات التخريبية على خطوط الأنابيب صادرات النفط العراقي.